دور التهريب في تكـريس التفــاوت الاجتـماعي واختـلال منظومة القيم الاجتـماعيـة: رؤية سوسيولوجية

د. حســـان تريكـــي
جـــامعـــة الطـــارف

ملخص:

تدر عمليات التهريب على المهربين أموالا طائلة، وهو ما يسمح لهم بمراكمة ثروة هائلة، تمكنهم من التحول إلى أثرياء في وقت وجيز، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة. ولما كان هذا التفاوت لا يرتكز على أسس مشروعة تبرره، فإن بروزه وزيادة حدته، له تأثير عميق على منظومة القيم السائدة في المجتمع. تأسيسا على ذلك منه، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور التهريب في بروز التفاوت الاجتماعي، وكذا رصد وكشف تأثير هذا التفاوت على منظومة القيم الاجتماعية.

Résumé

Par le biais des activités de contrebande, les contrebandiers recueillent des fonds considérables, et par conséquent l'accumulation d'énormes richesses en peu de temps, ce qui conduit à l'aggravation des disparités sociales entre les individus et les différents groupes sociaux .Et comme cette disparité n'est pas fondée sur des bases légitimes et justifiées, son émergence a un effet profond sur le système de valeurs qui prévalent dans la société. Sur cette base, l'objectif de cet article est de mettre en lumière le rôle de la contrebande dans l'émergence de la disparité sociale, ainsi que de surveiller et de détecter l'impact de cette disparité sur le système de valeurs.

مقدمــة:

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت الآثار الاقتصادية لظاهرة التهريب، إلا أن أثارها الاجتماعية لم تنل نفس الحظ من الدراسة والبحث، وهذا بالرغم من التداعيات الخطيرة لهذه الظاهرة على البناء الاجتماعي ومنظومة القيم السائدة في المجتمع، فمثل هذه الدراسات تساعد على تفسير وفهم العديد من مظاهر الانحراف والسلوكات السلبية والمتناقضات والمشكلات الاجتماعية، الآخذة في الانتشار في هذه المجتمعات.

ويعد التفاوت الاجتماعي من أبرز الأثار الاجتماعية الخطيرة للتهريب، حيث يتمكن المهربون من تحقيق مكاسب مادية معتبرة عن طريق عمليات التهريب، يتحولون من خلالها إلى أثرياء في وقت قياسي، وهو ما يؤدي إلى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. ولما كان هذا التفاوت لا يرتكز على أسس مشروعة تبرره، ولم يكن ثمرة عمل وكد ومثابرة، فإنه من المفترض أن تكون له تداعيات سلبية على منظومة القيم الاجتماعية. ضمن هذا السياق تأتي هذه الورقة لتحاول تسليط الضوء على دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي، ثم محاولة رصد وكشف تأثير التفاوت الاجتماعي الناتج عن عائدات التهريب على منظومة القيم الاجتماعية. وفي الأخير، نسعى لتقديم رؤية مقترحة للحد من المخاطر المدمرة لظاهرة التهريب.

أولا – التفاوت الاجتماعي: خلفية نظرية

يشكل التفاوت الاجتماعي مظهرا من مظاهر الحراك الاجتماعي، وتحول في البنية الاجتماعية، ويقصد به ذلك الاختلاف والتباين الكبير والواسع في المراكز الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع، وزيادة الفجوة بين فئات المجتمع الواحد، مما يؤدي إلى تشكل طبقات متمايزة تتسم بالعزلة والانغلاق على نفسها. هذه الطبقات تنشأ نتيجة للتفاوت في الممتلكات والسيطرة على الموارد المادية والحصول على الفرص التعليمية والوظيفية. والتفاوت الاجتماعي كحراك اجتماعي ينتج عنه اختلالات في نسيج العلاقات الاجتماعية والمنظومات القيمية والمعيارية وعدم تجانس في البنية الاجتماعية، وبالتالي إضعاف التماسك الاجتماعي وروح الانتماء والولاء للجماعة.

وقد اختلفت المدارس الفكرية في دراسة وتحليل ظاهرة التفاوت الاجتماعي، حيث حللت كل منها هذه الظاهرة حسب إطارها المرجعي ومنطلقاتها الأيديولوجية. فكارل ماركس K. Marx يرى أن الانقسامات الطبقية مبنية على ملكية وسائل الإنتاج، فتتشكل على أساس ذلك طبقتان أساسيتان: **الرأسماليون** الذين يملكون وسائل الإنتاج، و**الطبقة العاملة** التي يبيع أعضاؤها قوة عملهم، هذه الطبقة العاملة – وفقاً لتصور ماركس– تنتج أكثر مما تكسبه، مما ينتج عنه فائض القيمة، الذي يشكل مصدر أرباح الرأسماليين. والفلسفة الماركسية تلغي التفاوت في توزيع الدخل بإلغائها للملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها، وتأكيدها فقط على الملكية الجماعية

وتطبيق المساواة في المستوى المعيشي بين الناس. ومن جملة الانتقادات التي وجهت للماركسية إهمالها لحافز الربح والغاء وجود الفرد وحريته في التملك. كما أن مصير الطبقات الوسطى يشكل إحدى نقاط النقد الهامة للتحليل الماركسي لتطور الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، ففي حين تنبأ ماركس بأن الهوة الاجتماعية بين الطبقتين الرئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا سوف تزداد اتساعا وأن الشرائح الوسطى من السكان سوف تختفي في غمار هذه العملية إلا أن الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا لم تتسع بالشكل أو الآثار التي تصورها ماركس، كما أن الطبقة المتوسطة بقيت وتدعمت في تلك المجتمعات[1].

وفي مواجهته للنظرية الماركسية أولى ماكس فيبر Max Weber أهمية كبيرة لعنصر "الهيبة الاجتماعية" القائم على المهنة والاستهلاك وأسلوب الحياة كعنصر للتدرج الطبقي، حيث ركز فيبر في دراسته للتفاوت الاجتماعي على الفرص المتاحة للفرد للاستفادة من المنافع التي يقدمها أي مجتمع، فبالإضافة إلى جانب ملكية وسائل الإنتاج من عدمها، يمتلك الأفراد خبرات ومؤهلات تضعهم في مواقع متباينة داخل السوق، فيستخدم فيبر مصطلح الطبقات الاقتصادية – والتي يزيد عددها عن الطبقات الاجتماعية– وهو ما يفسر وجود ارتفاع في التحول من موقع اقتصادي إلى آخر مقارنة بالثبات النسبي في التحول من طبقة اجتماعية إلى أخرى. واستخدم ماكس فيبر أربعة معايير في تحديد التفاوت الاجتماعي وهي[2]:

- **الموقع الاقتصادي:** يتضمن الثروة والممتلكات والدخل والمهنة وظروف العيش.
- **فرصة الحياة:** تتضمن مكافآت الحياة والتحصيل الدراسي والخبرات.
- **المكانة الاجتماعية:** تشير إلى الاعتبار الاجتماعي والمفاضلة.
- **الحزب السياسي:** يشير إلى القدرة الاعتبارية لأعضاء الحزب في ممارستهم للنفوذ كوسيلة للتأثير.

أما بالنسبة لبيار بورديو Pierre Bourdieu، فيمثل مفهوم الرأس المال مفهوماً مركزياً في مشروعه النظري، وقد وسع فكرة رأس المال المطروحة في علم الاقتصاد وفي النظرية الماركسية، بحيث أصبح لا يقتصر فقط على البعد الاقتصادي "الكلاسيكي" وإنما يتجاوز ذلك الى أبعاد أخرى متنوعة، فهناك عدة صور لرأس المال، مثل رأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الرمزي. وعلى الرغم من أن هذه الأشكال من رأس المال تعد أقل وضوحاً من رأس المال الاقتصادي، إلا أنها تشترك معه في العديد من السمات، فهي تمثل قيمة لحامليها، وتتصف بالتراكمية، ويمكن أن تستثمر بحيث يمكن أن تنتج منافع أو مزايا أخرى. ويرى بورديو أن الصور غير الاقتصادية لرأس المال تلفت الانتباه إلى أشكال أخرى خفية من إعادة انتاج التفاوت الاجتماعي[3].

أما فيما يتعلق بالبناء الطبقي للبلدان النامية، فقد أشار الباحثون إلى تميز الوضع الطبقي في هذه المجتمعات بوجه عام، بالانتشار الواسع النطاق للحراك الاجتماعي، وإن كان ذلك لعوامل تختلف جوهريا عن عوامله في البلاد المتقدمة. فالحراك هنا ليس بالدرجة الأولى تعبيرا عن ترقي الفرد في سلم مهنة معينة أو في تدرج طبقي معين، أي أنه غير مرتبط بتغير طريق الانتاج، وإنما نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن[4]. فالبناء الطبقي للبلاد النامية يضم بعض فئات وطبقات المجتمع الرأسمالي المعاصر كالبرجوازية والبروليتاريا الصناعية والفئات المتوسطة التي ظهرت مع التطور الرأسمالي، مثل المشتغلين بالإدارة والمثقفين والضباط.. وفضلا عن ذلك، تعرف البلاد النامية طبقات وفئات ترتبط بمرحلة انتقال النشاط الاقتصادي من قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية [5]. وإلى جانب البرجوازية البيروقراطية، هناك برجوازية جديدة صاعدة ارتبط ظهورها بالمضاربات العقارية واتساع اقتصاد العملة، والسمسرة وتجارة المخدرات، وتعتبر هذه البرجوازية مصدرا من مصادر الفساد والرشوة وتعاظم أعمال التهريب والاحتيال والنصب المالي، إنها شرائح تعيش أساسا على الصفقات وعلى توسيع نطاق السوق السوداء والنهب والأعمال غير المشروعة في إطار استغلال العلاقات الوظيفية القائمة[6].

انطلاقا مما سبق، يتضح لنا أن التفاوت الاجتماعي يشكل مظهرا من مظاهر الحراك الاجتماعي، ينتقل من خلاله الأفراد من موقع إلى آخر في المجتمع، وغالبا ما تكون المواقع التي ينتقل إليها الأفراد متدرجة عبر قيم تدريجية محددة[7]؛ فالمجتمع يتيح للفرد أن يرتقى طالما تملَّك القدرات والكفاءات التي يرتقى بها، تاركاً أولئك المتعثرين عن تملك هذه القدرات في مراتب متدنية على السلم الاجتماعي. من خلال ما تقدم، يتضح أن هناك نوعان من آليات الحراك والارتقاء الاجتماعي وهما:

- **آليات ارتقاء اجتماعي مشروعة:** تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي لأفراد المجتمع، وتتماشى والقيم والمعايير الأخلاقية السائدة، اضافة إلى ارتكازها على أسس مقبولة اجتماعيا وقانونيا، ومن أبرزها؛ التعليم، العمل والمثابرة، الكفاءة والفعالية، الابداع والابتكار. وفي هذا الاطار نجد الدين الاسلامي يدعم ويعزز قيمة الكسب الحلال، فهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تمجد هذه القيمة.
- **آيات ارتقاء اجتماعي غير مشروعة:** ترتكز على أسس غير مقبولة اجتماعيا وأخلاقيا وغير مشروعة قانونا، وعادة ما يكون هذا الارتقاء الاجتماعي مرتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة بطرق مشبوهة وغير شرعية كا**لتهريب**، الاجرام المنظم، الاختلاس، الفساد والرشوة...

ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على أن آليات الارتقاء الاجتماعي المشروعة تشكل أساس قيام

مجتمع متقدم وقوي، فهي تشجع على الكد والمثابرة والابداع والتميز الايجابي، مما يسمح ببروز الكفاءات والمواهب، في المقابل تعمل آليات الارتقاء الاجتماعي غير المشروعة على بروز تفاوت اجتماعي يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره، مما يودي إلى اختلال سلم القيم السائد في المجتمع.

ثانيا – دور التهريب في بروز التفاوت الاجتماعي:

يعتبر التهريب من أهم طرق الثراء السريع، والذي من شأنه تكريس التفاوت واللامساواة في المجتمع حيث يعمد بارونات (barons) التهريب على تعظيم المداخيل المتأتية من ممارساتهم الاجرامية، على حساب القواعد المنظمة للحياة الاقتصادية والمحافظة على النظام العام في المجتمع، وذلك من خلال:

- استيراد البضائع أو تصديرها خارج القنوات الرسمية دون دفع التعريفة الجمركية، حيث تدر البضائع الخاضعة لرسم مرتفع، أمولا طائلة على المهربين، مثل تهريب السجائر، تهريب المشروبات الكحولية...
- نهب الثروات الوطنية وبيعها في الأسواق العالمية، كنهب وتهريب ثروة المرجان وتهريب الطيور النادرة والمحمية، تهريب النحاس، تهريب الثروة الحيوانية....
- تهريب البضائع المدعمة من طرف الدولة، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الدعم الذي خصصته الخزينة العمومية، لتحقيق التوازن في توزيع المداخيل ودعم الفئات المحرومة من الداخل إلى الخارج[8]. ومن أهم المواد المدعمة التي يتم تهريبها إلى الخارج في الجزائر، نجد السميد والفرينة، الحليب ومشتقاته، البنزين..
- تهريب سلع مغشوشة أو فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات المعتمدة لحماية المستهلك، وبيعها بأثمان مرتفعة مقارنة بسعرها الحقيقي.
- استيراد سلع مقلدة وترويجها كسلع أصلية، ومن أبرز المنتوجات المقلدة التي يتم تسويقها في الجزائر نجد؛ مواد التجميل وقطع الغيار والمنتجات الكهرو منزلية والتبغ..
- استيراد البضائع المحظورة وترويجها في الأسواق المحلية بأثمان باهظة كالمخدرات، الأسلحة، المفرقعات...

كما يؤدي التهريب إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم، حيث يسعى المهربون إلى زيادة هيمنتهم الاجتماعية والاقتصادية وتقوية مركزهم ونفوذهم بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام عائدات أنشطتهم غير المشروعة، في

الاستثمارات المشروعة لإتمام عملية غسلها.

ويظهر التفاوت الاجتماعي الناتج عن التهريب بشكل واضح وظاهر للعيان بصفة خاصة في المناطق الحدودية التي تشهد نشاطا مكثفا لشبكات التهريب، والمؤشرات والشواهد الملموسة الدالة عليه كثيرة ومتعددة، فالمتجول في المدن الجزائرية الحدودية، يلاحظ انتشار مظاهر ومؤشرات خارجية للثراء الفاحش قابلة للملاحظة المباشرة، كالفيلات الفخمة التي شيدها الأغنياء الجدد في وقت قياسي، وكذلك سيارات فاخرة من آخر طراز، يمتلكها شباب لا عمل لهم. كما يتجلى التفاوت الاجتماعي من خلال الاتجاه نحو استهلاك اندفاعي للسلع والخدمات الكمالية، وكذا انتشار بعض أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري، كاقتناء سلع باهظة الثمن للتباهي والتميز الاجتماعي، الإقبال الكبير على شراء الأثاث المنزلي الفاخر، قضاء الإجازات والعطل السنوية في المركبات السياحية بالخارج، البذخ والإسراف الشديد في إقامة المناسبات الاجتماعية...إلخ.

ثالثا – تأثير التفاوت الاجتماعي على منظومة القيم الاجتماعية:

تشكل القيم إحدى المحددات الهامة للسلوك الفردي والاجتماعي على حد سواء، كما تعتبر من المؤشرات الأساسية لنوعية الحياة ومستوى الرقي والتحضر، إضافة إلى كونها جزء لا يتجزأ من الإطار الحضاري والثقافي للمجتمع. وتمثل القيم جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع، بل يمكن القول أنها تمثل لب الثقافة وجوهرها، فهي تعد من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نظرا لكونها تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، كما أنها تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات، وتظهر في السلوك الظاهري الشعوري واللاشعوري. والقيم هي القوى الحقيقية في الحياة الاجتماعية، فهي التي تشكل اتجاهات الاختيار، وتقوم بتشكيل المعايير التي تجعل الفعل صوابا أو خطأ. وهي الإطار المرجعي والقاعدة العامة للأفعال الجمعية[9]. من خلال ما سبق تتضح لنا أهمية القيم، ومن ثم تتجلى لنا الخطورة التي تنجر عن اختلال المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، والتي تمثل مجموعة المبادئ التي يتمسك بها ويحتكم إليها المجتمع، وتنظم سلوكات الأفراد وتصرفاتهم وتدفعهم إلى تبني مواقف واتجاهات نحو موضوعات مختلفة دون وعي منهم.

وانطلاقا من مساهمة التهريب في تكريس تفاوت الاجتماعي لا يستند إلى أسس مشروعة، فإن بروز هذا التفاوت وزيادة حدته، له تأثير عميق على منظومة القيم الاجتماعية، خاصة وأنه ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة بطرق مشبوهة وغير مشروعة، فعصابات التهريب التي تجمع ثروة هائلة بطرق ملتوية وغير مشروعة، تحدث تمايزا طبقيا – يفتقد للمشروعية– في المجتمع، مما ينتج عنه اختلالا في نسق القيم، ، من خلال تقهقر

العديد من القيم، خاصة تلك التي تجعل من العلم، العمل المنتج، الفعالية، الامتياز، الابداع والامتياز كآلية للارتقاء والتفوق الاجتماعي، ويتجلى لنا ذلك فيما يلي:

1. تراجع قيمة التعليم والعلم:

يعتبر التعليم وسيلة لا غنى عنها عند أولئك الذين يسعون إلى مزيد من الصعود إلى أعلى المراتب الاجتماعية، فالارتقاء في المراتب العلمية يشكل أبرز مظاهر النجاح والتفوق الاجتماعي، وبهذا يصبح للتعليم قيمة رمزية، كونه يشكل أحد أبرز آليات الصعود الاجتماعي والاقتصادي، وإحدى القوى المحررة للأفراد والمجتمع، الأمر الذي يزيد من طموحات الأفراد في مواصلة التعليم، حتى يتمكنوا من فرض وجودهم من خلال مستواهم التعليمي[10]. الا أن الثراء السريع والسهل، عن طريق جمع الأموال طائلة من خلال امتهان التهريب وغيره من الممارسات الاجرامية، له انعكاس خطير على قيمة العلم والتعليم خاصة لدى فئة الشباب، فالشاب الذي يرى إبن حييه يعيش حالة ترف وبذخ، يسكن في فيلا فاخرة وله عدة سيارات آخر طراز، حققها من دون عمل وبدون بذل أي جهد ومن دون علم ولا مثابرة – أي بطرق غير شرعية– يحدث لديه قلب لسلم القيم، حيث يصبح العلم والتفوق والامتياز لا قيمة لهم عنده. ومع مرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تدني قيمة التعليم بصورة ملحوظة وبارزة، وبطريقة غير مباشرة يؤدي إلى تراجع رهيب للنظرة للعلم وانهيار للمكانة الاجتماعية لأهله في المجتمع.

2. تدهور قيم العمل والأداء والكفاءة وانتشار ثقافة الربح السريع:

يتمكن المهربون من مراكمة ثروة طائلة بطريقة سهلة وسريعة في ظرف وجيز، وهو ما ينعكس سلبا على **قيم حب العمل والبذل والعطاء**، ويساهم في بروز قيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية، وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة، بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته وهذا ما يشجع على انتشار النزعة المادية والبحث عن الثراء والكسب السريع بدون بذل أي جهد، خاصة في أوساط الشباب. فمع وجود مثل هذه الطرق السهلة والسريعة للثراء، لا يصبح العمل المنتج المفيد اجتماعيا هو الطريق لتحقيق التطلعات والطموحات بالنسبة للأفراد، وهناك العديد من الشواهد الميدانية الدالة على الانتشار الواسع لثقافة الربح السريع في مجتمعنا أبرزها؛ العزوف عن العمل في مجال الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، والعزوف الكبير للشباب عن متابعة التكوين المهني.

3. انحدار القيم الجماعية وانتشار الانتهازية والوصولية:

إن جمع ثروة هائلة عن طريق التهريب، دون إعارة الاهتمام للمعايير والقواعد المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، يؤدي إلى طغيان القيم الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية، على حساب القيم

الجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا. الأمر الذي يشجع على انتشار الانتهازية والوصولية والنفاق على نطاق واسع، فالتهريب يغير من سلوك الفرد الذي يمارسه، ويجره للتعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية، دون مراعاةٍ للمصلحة العامة وللقيم والمعايير المتعارف عليها اجتماعيا.

4. عدم تجانس منظومة القيم وبروز الصراع القيمي:

إن بروز التفاوت الاجتماعي يشكل تحولا عميقا في البنية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في المجتمع فلا يمكن التحدث عن نسق قيم متجانس في المجتمع، نظرا للاختلاف الكبير في نمط المعيشة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، فالفئات الأكثر فقرا في المجتمع تمثل أكثر الفئات تمسكا بالتقاليد، ويعود ذلك إلى ضعف الموارد الاقتصادية والثقافية لمواجهة التغيير، أما الفئات الغنية من المجتمع فهي أكثر الفئات تفتحا على الحداثة بسبب قوة تراكم الموارد الاقتصادية والثقافية لديها. (11)

من جهة أخرى يؤدي التمايز بين الطبقات إلى صراع قيمي، ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض أنساقها القيمية على الطبقات الحاكمة مستغلة نفودها وتغلغلها في دواليب الحكم. فضلا عن ذلك فإن الثراء السريع وغير المشروع، يجعل الأفراد يعيشون حالة تناقض وحالة صراع بين قيمهم وأهدافهم وبين قيم وأهداف المجتمع الذي يعيشون فيه، فالفرد يصاب بالإحباطات نتيجة عدم فعالية القيم التي اكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية بحيث لا تحقق هذه القيم للفرد المكانة التي يستحقها ولا تسطيع أن تستجيب لطموحاته، مما يؤدي كذلك إلى الاغتراب وتشويه الصورة العامة للإنسان النموذجي في المجتمع.

5. الاضرار بقيم الابتكار والابداع:

في ظل المنافسة الحادة بين المؤسسات، أصبح أكبر تحدي بالنسبة لتنظيمات العمل في عصرنا الحالي هو التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة ورفع قدرتها التنافسية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات للتحديث والابتكار والإبداع، حتى تضمن المؤسسة لنفسها استمرار والنمو. وهكذا أصبح الابتكار والتطوير في الدول المتقدمة، يشكل سمة أساسية للمؤسسات الناجحة، التي تسعى لتحقيق النجاعة والفعالية التنظيمية. من هنا برزت أهمية الملكية الصناعية، والتي ترمي إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار، من خلال ضمان حقوق ما يبتكره فكر الإنسان من المصنفات أو العناصر ذات الاتصال بالنشاط الصناعي والتجاري. والملكية الصناعية محمية قانونا بحقوق في شكل البراءات وحقوق المؤلف والعلامات التجارية، والتي تمكّن الأفراد من كسب الاعتراف أو فائدة مالية على ابتكاراتهم أو اختراعاتهم. إلا أن عمليات تهريب المنتوجات المقلدة واغراق الأسواق بها، من شأنها إلحاق أضرارا جسيمة بالملكية الصناعية، التي تشكل وسيلة هامة وأساسية لتشجيع النشاط الابتكاري والتصنيع والاستثمار والتجارة النزيهة، فانتشار تهريب المواد المقلدة له انعكاسات سلبية على الإبداعات الفكرية الإنسانية، وتعيق الابتكار والإبداع، وتزعزع الثقة في الأسواق، وتلحق

الضرر بالمصنعين والوكلاء التجاريين للسلع الأصلية.

6. خلخلة القيم الأخلاقية:

إن الانتقال الفجائي والسريع من الطبقات السفلى إلى أعلى الطبقات بطرق غير شرعية وغير مقبولة اجتماعيا، يصاحبه انحرافات سلوكية لدى هذه الفئة، تظهر في الاستهلاك الترفي، التبذير، التفاخر والتباهي وانحرافات أخلاقية خطيرة. فغياب المرجعيات ذات النفوذ الفعلي المؤثر وخلو المجتمع من الدعامات الاعتبارية والمعنوية الكابحة والمسددة، وعدم بروز النخب الأصيلة وليست المفبركة، يجعل المجتمع يتكبد العناء والمآسي[12]. من جهة أخرى يؤدي التهريب إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع، مما يساهم في استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الاحباط واللامبالاة والسلبية والشعور بالظلم لدى الغالبية، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، كما يؤدي كذلك إلى انتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. وكذا انتشار الرشوة والفساد وشراء ذمم الموظفين الحكوميين والمسؤولين، مما يودي إلى فساد الجهاز الإداري من خلال تقديم الرشاوى للموظفين و كل القائمين على تنفيذ القوانين وكذا رجال الضبط القضائي، ورجال القضاء وغيرهم، من أجل تسهيل أعمالهم، وإذا تعذر ذلك فقد تلجأ عصابات التهريب إلى أساليب أخرى كالتهديد أو التصفية الجسدية إذا أقتضى الأمر.

7. صعود الحثالة الاجتماعية:

لقد أصبح التهريب يشكل آلية سهلة لمراكمة ثروات هائلة في وقت قياسي، الأمر الذي فسح المجال واسعا لصعود الحثالة الاجتماعية إلى مختلف المراكز، حيث تحول كبار المهربين بين عشية وضحاها إلى أعيان ووجهاء، يتم استشارتهم في مختلف المسائل والأخذ برأيهم والاستنجاد بهم في حل النزاعات واحتواء الاضطرابات الاجتماعية، كما اقتحم بعض بارونات التهريب عالم السياسة، بحثا عن سلطة أكثر وحصانة لحماية مصالحهم.

رابعا – رؤية مقترحة للحد من المخاطر المرتبطة بالتهريب:

من خلال العرض السابق، يتضح لنا أن التهريب يتسبب بطريقة مباشرة وغير مباشرة في اختلال منظومة القيم، ومن أجل الحد من المخاطر الاجتماعية المدمرة التي قد تنجم عن هذه الآفة، نقترح:

- نشر الوعي لدى الأفراد حول المخاطر المرتبطة بالتهريب، وفي هذا الاطار يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والإسهام في إكسابهم أنماط سلوكية ايجابية. فالمؤسسات التربوية يمكنها أن تساهم في تحقيق المتطلبات اللازمة لنشر الوعي بين المتمدرسين بمسؤوليتهم تجاه المجتمع وتكريس مبدأ المواطنة، وتعميق مفاهيم الهوية والانتماء لديهم. وذلك من

خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية، تسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة .

- تفعيل دور المجامع المدني، من أجل نشر الوعي حول الآثار السلبية للتهريب بكل أشكاله. فالمجتمع المدني يشكل آلية للتأطير والتوعية والتحسيس من خلال نشاطاته المتعددة وعمله الجواري، الأمر الذي يؤهله ليصبح شريكا فاعلا في الحياة الاجتماعية. وفي هذا الصدد يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تساهم في بلورة السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الرئيسية للتهريب، وتمكن من تحقيق تنمية مستدامة خاصة في المناطق الحدودية.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية، حتى تواكب المستجدات المرتبطة بطرق وأشكال التهريب، لاسيما الاجراءات القانونية الخاصة بمكافحة الثراء غير المشروع، وكذا تشديد العقوبات على الممارسات الاجرامية للمهربين، والتي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع.
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تهتم بدراسة ظاهرة التهريب بمختلف أبعادها، والتي في ضوئها يمكن اعداد استراتيجية وطنية محكمة وناجعة للتصدي لها.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى حقيقة هامة، وهي أن للتهريبِ آثار اجتماعية مدمرة، ولعلى أبرزها بروز تفاوت اجتماعي حاد ناتج عن حراك سريع وكثيف، ينتج عنه تحولا عميقا في البنية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في المجتمع، ولما كان هذا التفاوت الاجتماعي يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره، فأنه سيؤدي لا محالة إلى اختلال خطير في منظومة القيم الاجتماعية، إذ يساهم في تراجع عدة قيم كالتعليم، المثابرة، العمل المنتج، الابتكار والامتياز، والتي من المفترض أن تشكل أساس الارتقاء الاجتماعي والصعود الاقتصادي المشروع. وفي المقابل يساهم ذلك في بروز قيم جديدة على السطح، كانتشار الانتهازية والوصولية وثقافة الربح السريع، وطغيان القيم الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا. من هنا تبرز الحاجة لتظافر جهود جميع الفاعلين في المجتمع من مجتمع مدني، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات الدولة، من أجل نشر الوعي بين الأفراد والتصدي لكل آليات الحراك الاجتماعي غير المشروعة، ومحاربة كل وسائل وطرق الإثراء غير المشروع، والتي لها انعكاسات خطيرة على منظومة القيم.

المـراجـع:

1- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 47.

2- فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 276.

3- Wieninger, Elliot, Foundations of Pierre Bourdieu's class Analysis : Erik Olin wright(Ed) Approaches to class analysis, University press, Cambridge, 2005, P 82

4- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، 47.

5- محمد الجوهري وآخرون، نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة إلى المجتمع المصري، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1972، ص 35.

6- فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 2006، ص 183.

7- Lipest, S.M. and Bendix R, Social Mobility in Industrial Society, University of California Press, USA, 1959, P 179.

8- محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 2002، ص 227 – 228.

9- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 209.

10- Robert Haveman and Timothy Smeeding, The Role of Higher Education in Social Mobility, in The Future of Children, vol. 16, n° 2, Princeton University Press, USA,2006, p.125-150.

11- Mostafa Boutefnouchet, La société Algérienne en transition, OPU, Alger, 2004, P 151.

12- سليمان عشراتي، الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.